

تعميم رقم: 1564/ص1

تاريخ: 17 أيار 2010

إلى الإدارات العامة

بشأن إعداد مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة

للعام 2011

1- مقدمة

إن موازنة العام 2011 تهدف إلى متابعة الإجراءات الواردة في مشروع موازنة العام 2010 تماشياً مع التعهدات المشار إليها في البيان الوزاري لحكومة الإنماء والتطوير تاريخ 2009-12-2.

إن هذه التعهدات تتضمن خاصة ما يلي:

- الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي بالتخفيف من عبء خدمة الدين العام وتخفيض العجز الكلي للموازنة. وذلك بهدف تعزيز موارد مالية إضافية تمكن الحكومة من تطوير مستوى الخدمات العامة والسعي إلى إطلاق برامج استثمارية يتطلبها النمو ويحتاجها اللبنانيون.
- وضع برنامج للاستثمار والإنفاق العام على المدى المتوسط، بوصفه إطاراً نظامياً للسياسات القطاعية التي ستنتهجها الحكومة مع ضمان الانضباط في الموازنة. يحدد الإطار العام للموازنة وفقاً للسياسات الاقتصادية العامة.
- وضع أطر وزارية متوسطة الأجل، تحدد الأهداف المالية المتوقعة تحقيقها لأكثر من سنة مقبلة على صعيد الإنفاق.
- تطوير عملية إعداد الموازنة بما يؤدي إلى زيادة الشفافية في إدارتها وتحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإيرادات والنفقات.



في حال أخذت هذه التعهدات بعين الاعتبار, يجب أن تظهر موازنة العام **2011** تحسين في الميزان الأولي والحد من اللجوء إلى الاستدانة لتمويل نفقات الموازنة وبالأخص لتسديد فوائد الديون, واللجوء إلى تمويل النفقات الاستثمارية من خلال قروض ميسرة, أو من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.

تطوير الموازنة يتم من خلال:

- تحديد كلفة الوحدة لبعض النفقات التشغيلية لجميع الوزارات, وذلك بعد استعراض المقترحات المقدمة من قبلهم.
- إلغاء التدوير في ما خص النفقات الجارية.
- وضع خطة واقعية للاحتياجات النقدية تهدف إلى تفادي اللجوء للتمويل من أجل احتياجات دورية.
- ترشيد التحويلات التي تشكل حالياً ثاني أكبر حصة من الموازنة بعد الفائدة, أي ما يتعلق بالمؤسسات العامة والجمعيات التي تلعب دوراً مهماً على الصعيد الاجتماعي وخصوصاً في مكافحة الفقر والحالات الخاصة.
- إعداد توقعات متوسطة الأمد لأطر الإنفاق في كل وزارة.

على الإدارات العامة عند إعداد مشروع موازنتها للعام **2011** أن تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الحكومية الواردة في البيان الوزاري, وأن تدخلها ضمن مشروع موازنة العام **2011**.

إن موازنة واقعية, شفافة وهادفة إلى تحقيق أولويات الناس والتي تشكل أولويات الحكومة في بيانها الوزاري, هي إشارة واضحة للمواطنين والمجتمع الدولي الذي تعهد مساعدة لبنان, وتعبّر عن إرادة الحكومة للعمل.

2- التوقعات المالية المتوسطة الأمد

لقد درجت العادة في تحضير الموازنات على اعتماد سقوف للإنفاق تأخذ في الاعتبار الموازنات المعدة في السنوات السابقة، غير أن هذه المقاربة لم تعد تعكس بشكل دقيق أولويات الإنفاق ولا الحاجات الفعلية للوزارات ولا تأتي كترجمة فعلية للسياسات الإصلاحية والتطويرية للدولة.

لذا واستكمالاً لما تم العمل به في مشروع الموازنة للعامين 2009 و 2010 وتطبيقاً للمادة 129 من مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقه للعام 2010 ، بعد إقرارها من السلطة التشريعية فان التوقعات المالية المتوسطة الأمد، والتي تقوم وزارة المالية بإعدادها،

سوف تشكل الإطار الذي سيتم من خلاله تحضير وتنفيذ الموازنة العامة خلال الأعوام القادمة. وسوف تشكل النفقات الإجمالية، المقدرة في "التوقعات المالية المتوسطة الأمد"، السقف الأعلى الذي لا يجوز لمجموع الموازنات الإفرادية في مختلف أبواب الإنفاق أن تتجاوزه.

وبشكل هذا الأمر إحدى الخطوات الإصلاحية في مجال تحضير الموازنة وإدارتها، والذي من شأنه أن ينعكس إيجاباً على مستوى ضبط الإنفاق وتحسين فعاليته ومردوديته. وينطبق الأمر ذاته على الإيرادات العامة، حيث تم تقدير الإيرادات استناداً على توقعات الماكرو-اقتصادية المتوسطة الأمد. إن مختلف الإدارات المسؤولة عن جباية الواردات يفترض أن تحسن من مستوى الجباية لكي تحقق الأهداف التي تم تحديدها في "التوقعات المالية المتوسطة الأمد" آخذة بالاعتبار المؤشرات الاقتصادية والقوانين والإجراءات المرعية . ويجب أن تتضمن هذه التوقعات كافة بنود الإنفاق والواردات (في حال وجودها). وتسهيلاً لهذه المهمة، يمكن للإدارات أن تستخدم المعطيات الماكرو-اقتصادية المتضمنة في هذا التقرير لتحضير توقعاتها المالية.

وفي هذا السياق أيضاً، وتحضيراً للخطوات الإصلاحية المقبلة، يطلب من جميع الإدارات، بدء العمل على تحضير توقعات مالية متوسطة الأمد لإنفاقها، تغطي السنوات الثلاث القادمة. إن تحضير هذه التوقعات يتطلب من الإدارات العامة وضع رؤية مستقبلية لعملها في المدى القصير والمتوسط، تشمل الأهداف والمخرجات الكمية التي يتوقع إنجازها.



وتطلب وزارة المالية أن يتم إرفاق هذا التصور أو الرؤية مع مشروع الموازنة التي تضعها كل من الإدارات. وسوف يصار عند دراسة الموازنة من قبل وزارة المالية إلى تجميع ما تقدمت به الإدارات من مشاريع أو اقتراحات جديدة ضمن مشروع موازنتها، تعكس رؤيتها وأهدافها المستقبلية، وعرضها على مجلس الوزراء ليتخذ بشأنها القرارات المناسبة بحسب الأولويات التي تعكس سياسة الحكومة العامة.

1-2- المؤشرات الماكرو-اقتصادية المتوقعة في المدى المتوسط

لقد اعتمدت وزارة المالية، في تحضير التوقعات المالية المتوسطة الأمد، المؤشرات الماكرو-الاقتصادية المشار إليها في الجدول رقم 1. وقد افترضت هذه التوقعات أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في عام 2011، سوف يسجل 4 في المائة (وهو يوازي معدلاً اسمياً نسبته 7.1 في المائة)، مقارنة مع 4.5 في المائة متوقعة لعام 2010.

جدول رقم (1)

المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في "التوقعات المالية المتوسطة الأمد"

2013	2012	2011	
%4.5	%4.5	%4.0	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (%)
%6.6	%6.6	%7.1	معدل النمو الاسمي (%)
%2.2	%2.0	%3.2	نسبة التضخم - نهاية العام (%)
68,648	64,404	60,422	الناتج المحلي القائم (مليار ل.س.)
45,538	42,722	40,081	الناتج المحلي القائم (مليار د.أ.)

ويتوجب على الإدارات والمصالح العامة اعتماد هذه المؤشرات في سياق أية تقديرات متوسطة الأمد ستقوم بتطويرها، لكي تنسجم هذه التقديرات مع ما تعده وزارة المالية.



2-2- مستوى النفقات المتوقع في المدى المتوسط

تتوقع وزارة المالية أن يتم تخفيض الإنفاق الإجمالي من نسبة 34.2 في المائة من الناتج المحلي عام 2011 إلى 29.5 في المائة عام 2013. وسيأتى هذا التخفيض عبر تقليص حجم النفقات من خارج خدمة الدين من 23.8 في المائة من الناتج المحلي عام 2011 إلى 20.5 في المائة عام 2013 ومن انخفاض في حجم خدمة الدين العام من 10.4 في المائة إلى 8.9 في المائة. إن التراجع في حجم الإنفاق، كنسبة من الناتج المحلي، وتعزيز الإيرادات سوف يسهمان في وضع العجز الإجمالي على منحى تراجعى يؤدي إلى لجم المديونية وبالتالي إلى إتاحة مزيد من الموارد على المدى المتوسط يمكن استخدامها في سداد أصل الدين.

جدول رقم (2)

سقف النفقات المقدره في " التوقعات المالية المتوسطة الأمد "

2013	2012	2011	% من الناتج المحلي
29.5%	31.4%	34.2%	إجمالي النفقات
20.5%	21.3%	23.8%	إجمالي النفقات من خارج خدمة الدين منها:
8.1%	8.3%	9.0%	1- الرواتب والأجور (بما فيها التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة)
0.45%	0.47%	0.49%	2- المواد الاستهلاكية
0.25%	0.26%	0.27%	3- الخدمات الخارجية
4.87%	4.68%	5.2%	4- تحويلات ومنها:
3.39%	3.1%	3.51%	كهرباء لبنان
0.90%	0.93%	1.03%	5- نفقات جارية أخرى
3.5%	4.1%	4.9%	6- إنفاق استثماري
2.44%	2.52%	2.85%	7- نفقات الخزينة الأخرى
8.9%	10.0%	10.4%	8- خدمة الدين*

المصدر: التوقعات المالية المتوسطة الأمد في أيار 2010، وزارة المالية

* يتضمن هذا الرقم فوائد قروض مؤسسة كهرباء لبنان التي ترد في الموازنة تحت بند التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان ولا يتضمن أقساط القروض الخارجية، وبالتالي يختلف عن المنهجية المعتمدة حالياً في الموازنة.



3-2- مستوى الإيرادات المتوقع تحقيقها في المدى المتوسط

تقدّر وزارة المالية الإيرادات العامة خلال 2011-2013 بحوالي 24 في المائة من الناتج المحلي قياساً على مستوى الجباية عام 2009 . إنّ هذه التوقعات تركز على المؤشرات الاقتصادية المعتمدة آنفاً، وعلى تطبيق الأجرآت الضريبية المقترحة في مشروع موازنة 2010 (baseline scenario).

جدول رقم (3)

العائدات المقدرة في "التوقعات المالية المتوسطة الأمد"

2013	2012	2011	% من الناتج المحلي
23.8%	24.3%	24.4%	إجمالي الإيرادات والهبات
23.8%	24.3%	24.4%	إجمالي الإيرادات
0%	0%	0%	إجمالي الهبات

المصدر: التوقعات المالية المتوسطة الأمد في أيار 2010، وزارة المالية



4-2- الميزان الأولي والميزان الإجمالي للمالية العامة

تهدف الحكومة خلال المدى المتوسط إلى تقليص العجز في الميزان الإجمالي، كنسبة من الناتج المحلي، من **9.9 في المائة** عام 2011 إلى **5.7 في المائة** عام 2013. كما تطمح إلى تحقيق فائض أولي يزداد من **0.6 في المائة** عام 2011 إلى **3.3 في المائة** عام 2013. وسوف يتحقق ذلك من خلال ترشيد السياسات المالية، على صعيد ضبط الإنفاق وإنهاء دفع بعض المبالغ المترتبة على الدولة في الفترة 2010-2012 كقرورات سلسلة الرتب والرواتب للأعوام 1996-1998.

وسوف يسهم تحسن الفائض الأولي واحتواء خدمة الدين بين 2011 و 2013 في تقليص حجم العجز الإجمالي وبالتالي في خفض الحاجة إلى التمويل الجديد وإبقاء نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي على منحنى تراجعى ومستديم . ويبين الجدول أدناه الأهداف المتوقع تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة على مستوى الميزان الإجمالي والميزان الأولي:

جدول رقم 4

الميزان الإجمالي والأولي المقدر في " التوقعات المالية المتوسطة الأمد "

2013	2012	2011	
3.3%	3.0%	0.6 %	الميزان الأولي (نسبة من الناتج المحلي)
- 5.7%	- 7.1%	- 9.9%	الميزان الإجمالي (نسبة من الناتج المحلي)

المصدر: التوقعات المالية المتوسطة الأمد في أيار 2010، وزارة المالية مبنية على تصنيف صندوق النقد الدولي



3- تعليمات حول تحضير مشروع موازنة العام 2011

إن إعداد مشروع موازنة العام 2011 يركز على سياسة خفض الإنفاق وترشيده وتعزيز الواردات، بهدف تخفيض مستوى العجز وتقليص نمو الدين العام عما كان عليه في السنوات السابقة انسجاماً مع برنامج العمل الحكومي والتصحيح المالي.

1-3-1 على صعيد النفقات

1-1-3 1-1-3 تعليمات عامة

ينبغي على جميع الإدارات العامة التقيد بالتعليمات العامة التالية:

أولاً: يُطلب من جميع الإدارات تحضير توقعات مالية متوسطة الأمد تغطي ثلاث سنوات قادمة تبين الأهداف المتوقع تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة.

ويشكل هذا الأمر إحدى الخطوات الإصلاحية في مجال تحضير الموازنة وإدارتها، الذي من شأنه أن ينعكس إيجاباً على مستوى ضبط الإنفاق وتحسين فعاليته ومردوديته وتعزيز الإيرادات من خلال تحسين الجباية.

وقد تضمن مشروع موازنة العام 2010 مادة قانونية تفرض على وزارة المالية إعداد جدول يظهر وضع المالية العامة على المدى المتوسط بالاستناد إلى خطة قطاعية يُعدّها الوزراء المعنيين وتُناقش مع وزارة المالية.

ثانياً: الالتزام الكامل بعدم التقدم بطلب أي اعتماد من احتياطي الموازنة لنفقة كانت متوقعة عند إعداد الموازنة ولم يتم رصد اعتماد لها، ولن يتم نقل أي اعتماد من احتياطي الموازنة إلاّ لنفقة استجرت بعد درس الموازنة ومعززة بالمستندات التبريرية.

ثالثاً: التوقف عن إجراء عمليات التدوير عبر استهلاك الاعتمادات المدورة من سنوات سابقة. فكل وزارة لديها حالياً مبالغ مدورة في بنود معينة، يفترض أن تخفض موازنتها في هذه البنود لكي تستهلك تلك الاعتمادات، ذلك أن التدوير يحد من القدرة على ترجمة شفافية ومجدية للسياسات القطاعية في الموازنة العامة.



رابعاً: التوقف وبشكل نهائي عن طلب منح سلف خزينة، إلا في الحالات التي تثبت فيها قدرة المؤسسة على تسديدها بالكامل في المهلة المحددة.

خامساً: توضيح عملية التداخل والترابط في عمل الوزارات، لاسيما في الوزارات المعنية بالخدمات الاجتماعية، وإدراج الخطط المحضرة لإزالة هذا التداخل مع تبيان انعكاسات هذا الإجراء على موازنات هذه الوزارات، إذ يلاحظ أن أكثرية الجمعيات تتقدم بطلبات للاستفادة من مساعدات من أكثر من مصدر، مما يستدعي التنسيق بين الإدارات المعنية لتلافي هذا الهدر.

سادساً: التأكيد على سياسة الانضباط المالي، بحيث لا يجري التخطي على حدود الموازنات الموضوعه مهما كانت الأسباب والعودة إلى اعتماد مبدأ لا إنفاق إضافي تحت أي ظرف من الظروف ما لم تكن مقرونة بمصادر تمويل تتناسب وطبيعة هذا الإنفاق، وهذا يعني التوقف وبشكل نهائي عن طلب مشاريع قوانين فتح اعتمادات إضافية تزيد من حجم الإنفاق العام وتؤدي في المحصلة إلى زيادة العجز في الخزينة بما يخفّض من حجم الفائض الأولي.

سابعاً: يطلب إلى الوزارات فصل أي طلب لانفاق اضافي سوف ينتج عنه تغيير في مستوى الخدمة العامة، وتمييزه عن الاعتمادات الباقية، والذي قد يتطلب إنفاقاً إضافياً يتوجب بيان اعتمادات هذا المشروع بشكل منفصل عن النفقات العادية سواء في النفقات الجارية أو الاستثمارية.

ثامناً: يطلب من جميع الإدارات العامة في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إقرار مجلس الوزراء مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقه، ملء نموذج جدولة النفقات المعتمد لتفصيل مشروع الموازنة السنوية على أساس شهري وإرساله إلى مديرية الخزينة - دائرة إدارة السيولة النقدية - في وزارة المالية، وذلك استناداً لبرنامج الإنفاق المنوي إتباعه من قبل الوزارة خلال السنة المعنية.

علماً أنه يتوجب أيضاً على جميع الإدارات العامة تزويد مديرية الخزينة - دائرة إدارة السيولة النقدية - قبل خمسة عشر يوماً من بداية كل فصل بالتعديلات التي قد تطرأ على هذا البرنامج.



3-1-2 النفقات الجارية

بادئ ذي بدء، لا بد من الإشارة إلى أن النفقات والالتزامات الثابتة لا تزال تشكّل العبء الأكبر على الموازنة وبالتالي تحد من قدرة الدولة على التعامل بمرونة مع المستجدات الاقتصادية، ويجب أن تراعى في هذا المجال المعطيات التالية:

أ- الرواتب والأجور وملحقاتها

● إن إحدى أبرز إجراءات خفض النفقات يقضي بترشيد كتلة الإنفاق على الرواتب والأجور وملحقاتها، لذا يطلب من كافة الإدارات والمؤسسات العامة الالتزام التام بهذا الإجراء ويطلب في هذا السياق توفير ملحقات تتضمن معلومات عن الموظفين بما يشمل العدد بحسب الفئات مع ذكر التعويضات كافة، بما في ذلك المستشارين والمتعاقدين، على أن يرفق بمشروع الموازنة نسخة عن آخر جدول رواتب أو أجور مدفوعة مع ضرورة تعبئة الاستمارة المتعلقة بعدد الموظفين وفقاً لفئاتهم والسلك الذي ينتمون إليه.

ويذكر في هذا المجال أن وزارة المالية أعدت برنامجاً مفصلاً عن الرواتب والأجور وملحقاتها يبيّن اسم الموظف وقيمة الدرجة التي يستحقها بالتاريخ المحدد. ويستخدم هذا البرنامج في تقدير كلفة الرواتب والأجور، بحيث يأخذ في الاعتبار اسقاط اعتمادات الموظفين المحالين على التقاعد. لذا يجب على الوزارات أن تضع اعتمادات واقعية تبين حاجة الإنفاق الفعلي تعزيزاً للشفافية والمصادقية من أجل مقارنتها مع الجداول المعدة من قبل وزارة المالية.

● يتوجب على الوزارات تزويد وزارة المالية بأعداد المتعاقدين لدى الإدارات العامة والمنتسبين إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (مع التمييز بين من يستفيد فقط من الضمان ومن يستفيد من خدمات الضمان مع مؤسسات ضامنة أخرى، مثلاً تعاونية موظفي الدولة).

● في حال وجود موافقة استثنائية من مجلس الوزراء على توظيفات جديدة، يطلب تحضير جدول منفصل للتوظيف الجديد بما يشمل كافة بنود الإنفاق المرتبطة بهذا التوظيف، بالإضافة إلى ضم صورة عن قرار مجلس الوزراء.



● يتعين على الوزارات تزويد وزارة المالية بأعداد الذين سيحالون على التقاعد خلال العام **2011** والتقديرات لأولئك الذين سيتقاعدون في العام **2011**، مع العلم أن هذه المعلومات سوف تتم مقارنتها بما يتوفر لدى وزارة المالية من معطيات ممكنة حول هذا الموضوع.

● يطلب من الإدارات التي تدير أنظمة ضامنة صحية مستقلة (الجيش، وقوى الأمن، والأمن العام، ...) إعطاء التفاصيل حول الأرقام الفعلية للعام **2010**، بما يشمل أعداد المستفيدين والتكاليف المرتبطة بهم. كما يطلب إرفاق التقديرات حول هذه الأرقام للعام **2011**. (التذكير بالتعميم رقم **2006/11** الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ **2006/04/12**)

● يطلب من الإدارات التي تدير أنظمة تعويضات مدرسية إعطاء تفاصيل حول هذه العطاءات، بما يشمل أعداد المستفيدين وإجمالي التكاليف بحسب الأرقام الفعلية للعام **2010**، وتقديرات للعام **2011**. (التذكير بالتعميم رقم **2006/11** الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ **2006/04/12**)



ب- المواد الاستهلاكية:

يطلب إلى الإدارات:

- اعتماد الدقة في احتساب المواد الاستهلاكية (سعر الوحدة، متوسط للشخص، متوسط بالمتر مربع، الخ..).
- إعطاء معلومات حول المتطلبات التي تقتضي إجراء مناقصات في محاولة لاعتماد مناقصات موحدة لدى الوزارات لبعض المواد الاستهلاكية (الأدوية مثلاً) للحصول على أسعار فضلى وتقدير الموازنات على هذا الأساس.
- تقديم مستندات توثيقية عن كيفية احتساب الموازنات لكافة البنود (القرطاسية، التغذية، الكهرباء، الهاتف، الملابس وغيرها).
- التأكد من وضع كل الأرقام المتعلقة بالخدمات العامة (كهرباء، ماء، هاتف، بريد، الخ..).
- إرفاق طلب اعتماد المواد الاستهلاكية بجردة دقيقة تبين ما لدى الإدارات من جميع أنواع اللوازم من قرطاسية ومطبوعات والخ...

ج- الخدمات الاستهلاكية

- تخفيض مستوى الإنفاق في مختلف الفقرات التابعة لهذا البند.
- تقديم مستندات توثيقية عن كيفية احتساب هذه الموازنات (لاسيما عن الإجراءات).

د - التحويلات

- يطلب من جميع الوزارات الطلب إلى المصالح والمرافق والمؤسسات العامة واللجان والجمعيات والهيئات وصناديق التعاقد التي يتم إجراء تحويلات لها من الموازنة العامة تقديم مشاريع موازاناتها السنوية للعام 2011 وقطع حساب/الوضعية المالية عن السنة السابقة. إن عدم إرفاق هذه الملحقات يستتبع ترك الحرية لوزارة المالية لتحديد هذه المساهمات بحسب ما تراه مناسباً. كما أن أية زيادة في هذه المساهمات يجب أن تبرر بشكل علمي مع جميع الوثائق التبريرية اللازمة.



● يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تحديد المبالغ المطلوبة، مبالغ الأمانات الموجودة والعائدة للمؤسسة أو المصلحة أو اللجنة أو الجمعية أو الهيئة أو الصندوق، في حال توفرها، مع العلم أن الاعتمادات المدورة غير المصروفة سوف لن يتم تدويرها.

● ومن الضروري أن يرفق مشروع موازنة كل مؤسسة معنية بالمستندات التبريرية العائدة لها وبيان عن وضعها المالي بتاريخ **2009/12/31** لجهة:

- وثائق تؤكد بأن هذه المساهمات تحول بحسب استراتيجيات وأهداف معينة والمعايير المستخدمة للتأكد بأن هذه الأهداف يتم تحقيقها.
- موجوداتها النقدية في الصندوق والمصارف.
- الحقوق المترتبة لصالحها على الغير.
- الالتزامات المتوجبة عليها تجاه الغير.

● بالنسبة لاعتمادات المؤسسات التي لا تتوخى الربح ، يطلب التثبت في عدم إعطاء مساهمات لجمعيات من أكثر من وزارة، كما يطلب إرفاق ما يلي:

- لائحة تفصيلية بهذه المؤسسات.
- البرامج التي تتولى هذه المؤسسات تنفيذها.
- إرفاق وثائق تؤكد بأن هذه المساهمات تحول بحسب استراتيجيات وأهداف معينة والمعايير المستخدمة للتأكد بأن هذه الأهداف يتم تحقيقها.
- كيفية انتقاء هذه المؤسسات وتقييمها.

وسوف تقوم وزارة المالية بإرفاق مشاريع الموازنات للمؤسسات التي تستفيد من مساهمات مالية من الموازنة، وذلك بهدف تضمينها كملاحق في الموازنة لعرضها على مجلس النواب على سبيل المعلومات.

هـ- نفقات أخرى

● اعتماد معايير جديدة من شأنها تخفيض في نفقات السفر والنقل والانتقال من قبل وزارة الخارجية وسائر الوزارات التي تتضمن موازنتها مثل هذه الاعتمادات.



3-1-3 النفقات الاستثمارية

تسعى الحكومة، ومن ضمن برنامجها الإصلاحي، إلى المحافظة على مستوى مقبول من الإنفاق الاستثماري، للمحافظة على مستوى مناسب وكفوء من البنى التحتية الحالية ومنع تدهور خدماتها، وللاستثمار في المشاريع الجديدة الملحة، من أجل تحسين ظروف الحياة اليومية للناس والخدمات المقدمة إليهم وهو ما يؤدي حكماً إلى إيجاد فرص عمل جديدة، بما يسهم في رفع المستوى المعيشي للمواطنين، ويجب أن تراعى في هذا المجال المعطيات التالية:

- تحديد الأولويات في القطاعات التي تدخل ضمن مهام هذه الوزارة.
- نظراً لأن تمويل المشاريع الاستثمارية من داخل الموازنة يتم بفوائد أعلى من تمويلها بقروض ميسرة، لذلك سوف تُعطى الأولوية لتمويل هذه المشاريع بقروض ميسرة أو عن طريق إشراك القطاع الخاص، وذلك بالتنسيق بين وزارة المالية والوزارات المعنية.
- إن النفقات الاستثمارية في الجزء الثاني (ب) يجب أن تحصر في مشاريع قوانين البرامج التي تكون قد عرضت على مجلس الوزراء وتمت الموافقة عليها، على أن تراعى فيها الشروط الواردة أعلاه، وعدم إدراج أي مشروع قانون برنامج في مشروع الموازنة خارج هذا الإطار.
- كذلك ينبغي إعادة النظر في اعتمادات الدفع المقررة للسنوات المقبلة في ضوء المشاريع الملحة والجاهزة للتنفيذ وقدرة الإدارة على تنفيذها، تمهيداً لإعادة النظر في أرصدة قوانين البرامج لجهة تعديلها أو إلغائها.
- إلى جانب ذلك، ينبغي الإفادة عن اعتمادات الدفع المعقودة على حساب سنوات مقبلة في حال وجودها والمشاريع العائدة لها مع ضم صورة عن موافقة وزارة المالية المسبقة على عقد هذه الاعتمادات مع التذكير بكتاب وزير المالية الرامي إلى عدم عقد أي نفقة على حساب السنوات المقبلة قبل عرضها على موافقة وزير المالية.
- تحديد ما يجب أن توفره الموازنة من تمويل مقابل للمشاريع الممولة عبر قروض خارجية.
- إن تحديد النفقات الاستثمارية يجب أن يأخذ في الاعتبار المبالغ المدورة، والتي قد تعكس قدرة الإدارة المعنية على التنفيذ.



- يجب أن يرفق بهذه النفقات جميع المستندات والحسابات التي تبرر مستوى الاعتمادات المطلوبة في الموازنة.
- ترشيد طلب نفقات الإنشاء والتجهيزات بحيث تقتصر على ما تعتبرها الإدارة المختصة من الضرورات والأولويات في نشاطها مع تبريرها.
- إرفاق طلب اعتماد التجهيزات بجرده دقيقة تبين ما لدى الإدارات منها (آليات، عدة أجهزة مختلفة).

2-3- على صعيد الواردات

- يتوجب على الوزارات والمؤسسات والمصالح العامة التي تقوم بطرح أو جباية بعض الواردات لحساب الخزينة، تقدير وارداتها للعام **2011** وفقاً لما يلي:
- أ- التحصيل الفعلي للواردات خلال فترة الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري بالمقارنة مع التحصيلات المحققة خلال عامي **2008** و **2009**.
 - ب- التغيير المرتقب في مستوى التحصيل في الأشهر الباقية من السنة ومبرراته.
 - ج- التعديلات التي طرأت على معدلات الرسوم والضرائب.
 - د- الجداول التبريرية الواردة في دليل إعداد مشروع الموازنة.
 - هـ- أي اقتراحات ترى الإدارة المعنية إدخالها أو تعديلها في النصوص التي ترعى تحصيل الرسوم التي تتولاها وعلى غيرها عند الاقتضاء، وتقدير الواردات المتوقعة من جراء اعتماد هذه الاقتراحات أو التعديلات القانونية المراد إدخالها في مشروع الموازنة مع بيان الطريقة المعتمدة في تقدير الواردات للعام **2011**.
- إنّ التقدير الذي يجب على الوزارات المعنية تزويد وزارة المالية به، يجب أن يكون مفصلاً ومبواباً بحسب مصادر الواردات المختلفة.



على صعيد آخر، نرى أن نذكر فيما يلي:

أولاً: تنص المادتين **13** و**14** من قانون المحاسبة العمومية على ما يلي:

المادة 13: "يضع كل وزير قبل نهاية شهر أيار من السنة مشروعاً بنفقات وزارته عن السنة التالية، ويرسله إلى وزير المالية مشفوعاً بالمستندات والإحصاءات والإيضاحات اللازمة لتبرير كل اعتماد من الاعتمادات المطلوبة، وذلك وفقاً لأصول يحددها وزير المالية".

المادة 14: "يقدر وزير المالية الواردات بالاستناد إلى تخمينات وزارته وتخمينات الوزراء الذين يقومون بطرح أو جباية بعض الواردات لحسابه".

ثانياً: يحدد القرار رقم **1/3028** تاريخ **1996/4/16** وتعديلاته بصورة خاصة:

- الأصول التي يجب اعتمادها في تحضير مشروع الموازنة؛
- محتوى كل بند من بنود الموازنة؛
- المستندات التي يجب إرفاقها بالمشروع تبريراً لطلبات الاعتمادات، وذلك وفقاً للجدول التبريرية الواردة في دليل إعداد الموازنة؛

ثالثاً: بناءً لما تقدّم، وفيما يتعلق بمشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام 2011، وانسجاماً مع سياسة الحكومة،

- يطلب من كل وزارة أو إدارة عامة إيداع وزارة المالية إعداد مشروع موازنة كل إدارة على النموذج المعد لهذه الغاية وفقاً لأحكام القرار رقم **1/2626** تاريخ **1996/3/25**.

- يجب أن يسلم مشروع موازنة كل إدارة (ثلاث نسخ) باليد في دائرة الموازنة بأسرع ممكن، وذلك تمهيداً لمناقشته في مديرية الموازنة ومراقبة النفقات خلال شهري حزيران وتموز **2010**، ومن ثم مناقشته وإقراره من قبل وزير المالية خلال شهر آب **2010** ورفعها إلى مجلس الوزراء في بداية شهر **أيلول 2010** تمهيداً لإقراره وإحالتة من قبل مجلس الوزراء إلى مجلس النواب ضمن المهلة الدستورية.

- التشاور والتعاون مع مراقب عقد النفقات لدى الإدارة المعنية في كل ما يتعلق بطلبات اعتمادات مشروع الموازنة وتبريراتها.
- عرض مشروع موازنة كل إدارة على توقيع الوزير المختص.



تؤكد وزارة المالية، وجوب إيلاء المستندات الثبوتية وتحضيرها عناية خاصة والحرص على تبرير كل اعتماد مطلوب تبريراً مفصلاً واضحاً، مع الإشارة إلى أن وزارة المالية لن تدرج في مشروع موازنة العام **2011** أي اعتماد غير مبرر وفقاً للجداول الواردة في دليل إعداد مشروع موازنة العام **2011**.

إن وزارة المالية وفي حال تلقيها طلبات اعتمادات غير معززة بالمستندات والتبريرات الكافية، ستضطر منفردة في مثل هذه الحالة إلى تقدير الحاجة إلى هذه الاعتمادات ومقدارها أو إسقاطها كاملة.

وأخيراً، إن وزارة المالية تتمنى على كل وزارة أو إدارة عامة، إيداع وزارة المالية:

1- الاقتراحات العملية التي تراها مناسبة وضرورية للإسهام في عملية الإصلاح المالي والاقتصادي والإداري وخاصة فيما يتعلق بخفض الإنفاق العام وبالتحديد خفض الإنفاق التشغيلي الذي يشكل القسم الأكبر من أعباء الموازنة، وذلك لجهة ترشيده وزيادة مردوديته.

2- الاقتراحات العملية المتعلقة بزيادة الواردات عن طريق تأمين مصادر جديدة أو الاقتراحات الآيلة إلى تحسين التحقق والجدية.

3- الاقتراحات العملية التي تسهم في تعزيز مستويات الإنتاجية في الإدارة والمؤسسات العامة المعنية وتسهم أيضاً في القيام بإصلاحات هيكلية بما ينعكس إيجاباً على حجم الإدارة لجهة ترشيدها، وكذلك المؤسسات العامة بما يسهم في إشراك القطاع الخاص بإدارتها وتشغيلها أو ينعكس كذلك على مستويات ونوعية وكلفة الخدمات المقدمة للمواطنين.



إن تعاون جميع الإدارات العامة مع وزارة المالية في هذا الموضوع يسهم في إعداد مشروع موازنة العام **2011** وفق المعايير والقواعد المحددة سابقاً ويمكن الحكومة من تقديمه إلى المجلس النيابي ضمن المهلة الدستورية.

إن وزارة المالية تتمنى على السادة الوزراء، الإشراف شخصياً على إعداد مشاريع موازنتهم وإيداعها وزارة المالية في أسرع وقت ممكن وإعطائها الأولوية على أي شأن آخر.

يمكن الحضور أو الاتصال بمديرية الموازنة ومراقبة النفقات، ابتداءً من تاريخ استلام هذا التعميم ولغاية الانتهاء من تحضير مشروع الموازنة للحصول على المعلومات والإيضاحات كافة.

كما يمكن الحصول على دليل إعداد الموازنة مع الجداول التبريرية من خلال موقع وزارة المالية على شبكة الانترنت www.finance.gov.lb.

وزير الماليّة

ريا حفاّار